رئيس مؤسسة موانئ خليج عدن د.محمد امزربة لـ«الأمناء»:

قرار مجلس الوزراء هام وتاريخي لميناء عدن بعد سنوات طويلة من الظلم

عدن كانت أول منطقة حرة في الشرق الأوسط منذ ١٨٨١م

العاصمة عدن «الأمناء»
رياض شرف - منير مصطفى:

قرار مجلس الوزراء رقم 20 لعام 2021م بشأن حرم ميناء عدن ومساحاته التطويرية والاراضي المحيطة به بالاستناد لقانون الموانئ رقم 23 لعام 2013م ووفقا للخريطة المرفعة والاتجاهات المحددة في القرار حيث اعتبر كافة المساحات المائية والاراضي المحاذية للمخطط التطويري لميناء عدن الطهير الارضي للميناء.

ولمعرفة اكثر عن القرار هل هو بمثابة انصاف لميناء عدن بعد سنوات طويلة مضت من البسط والاستيلاء على اجزاء من مساحاته والظلم الذي تعرض له من التشريعات القانونية السابقة التقت «الأمناء» رئيس مؤسسة موانئ خليج عدن المدير التنفيذي الدكتور محمد علوي امزربة الذي قال إن: «القرار الحكومي رقم (29) لعام 2021م الذي أصدره مجلس الوزراء والمتعلق بحرم ميناء عدن ومساحاته التطويرية والأراضي المحيطة به وذلك وفقا لقانون الموانئ رقم (23) لعام 2013م يعد منعطفا تاريخيا أكثر ضرورة وأهمية لميناء عدن رغم تأخره نتيجة الظروف الموضوعية التي شهدتها البلاد مسبقا، فهو يحدد حدود الميناء والأراضي الظهرية للمساحات المائية باعتبارها رديفا استراتيجيا مهما لإنشاء مناطق لوجستية لزيادة نمو نشاطه الاقتصادي».

ويؤكد أمزربه في حديثه لـ«الأمناء» أن: «ميناء عدن ظلم في كثير من التشريعات القانونية خلال السنوات الماضية من خلال مصادرة أراضيه ومساحاته التي تدخل ضمن حرم الميناء والمحددة منذ الاحتلال البريطاني لعدن وبعد عام1990م أنشئت الهيئة العامة للمناطق الحرة واعتبرت عدن منطقة حرة وعدن أساسا منذ عام 1881م منطقة حرة بل أول منطقة حرة في الشرق الأوسط وكانت هناك إدارة ومجلس امناء لميناء عدن الذي ابرم عقود واتفاقيات هامه ساهمت في تطور مدينة عدن وكان يوجد تكامل في هذا الموضوع ووجدت هذه المناطق الحرة أو أي منشأة اقتصادية في عدن من أجل الميناء وتحت سيادته».

واضاف: «وظل ميناء عدن طوال الفترة الماضية دون ظهير للمساحات المائية ليتمكن من الدخول في شراكة مع شركات عالمية كونه يتميز بموقع استراتيجي قريب من خطوط الملاحة الدولية، في حين أن الموانئ الحديثة في الدول المجاورة الشقيقة مثل السعودية والإمارات وسلطنة عمان والكويت طورت من نشاطها التجاري والاقتصادي».

واشار أمزربة إلى أن: «هناك واقعة حصلت قبل ثلاث سنوات حيث جاء برنامج الغذاء العالمي يريد بناء وإنشاء (5 - 6) مستودعات لتكون عدن منطقة محورية للإغاثة في الإقليم للقرن الإفريقي واليمن وتم تداول ودراسة هذا الأمر من قبل رئاسة الحكومة الى الوزراء ووصولا للمحافظين والى ميناء عدن والمنطقة الحرة فلم نستطع توفير مساحة ملائمة لهذه المستودعات الـ(5 أو 6) فما بالكم بإقامة مشاريع مهمة ومصانع ومخازن وغيرها لذلك ألغي هذا المشروع نتيجة عدم وجود مساحة مناسبة له حيث أن القرار رقم (65) لسنة 1993م أخذ كثير من أراضي الميناء دون مراعاة للمنشئات القائمة وحدد أربعة أو خمسة قطاعات بالمنطقة الحرة كقطاعات مخصصة للميناء تم التصرف بهذه القطاعات في غير وظائفها الأساسية، حيث تم بناء الكثير من المشاريع العقارية في قطاع (J) و(C) والقطاع (M) وأن هذه المشاريع العقارية صدرت للبناء في المسطحات المائية وهي مشاريع لا يستفيد منها الميناء ولا تخدم تطويره».

وأضاف: «نتيجة غياب الرؤية لدى السلطات السابقة صدرت تصاريح لا تخدم الميناء ولا مشاريعه التوسعية ولا أنشطته من أجل المستقبل وأجياله والكل يدرك أن النص واضح في المادة الثالثة من القرار إلا أن المنطقة الحرة في عدن تصرفت في عدة قطاعات دون أي مراعاة للمنشئات القائمة».

واختتم رئيس مؤسسة موانئ خليج عدن المدير التنفيذي د.محمد أمزربة حديثه بالقول: «ميناء عدن هو الأساس ووجود ظهير له عامل مهم وأساسي مثلما يوجد في كل الموانئ البحرية بالعالم ولابد من الحفاظ على مساحات وأراضي وحدود الميناء، وانطلاقا من ذلك دفع بقيادات المؤسسة ووزارة النقل لخوض طريق طويل من النضال بغرض تعديل هذه القرارات حتى تم إصدار فتوى قانونية من وزارة الشؤون القانونية للفصل في النزاع القائم بين مؤسسة موانئ خليج عدن والهيئة العامة للمناطق الحرة بعدن قضت بالغاء التراخيص التي قامت بها المنطقة الحرة في المخطط التطويري لميناء عدن، وبصدور قانون الموانئ البحرية حدد في نصوصه المساحات والشواطئ الملاصقة للميناء وحدوده.. وحديثي هذا للتوضيح للرأي العام فيما يتعلق بقرار مجلس الوزراء وتؤكد مؤسسة موانئ عدن أحقيتها في إدارة المناطق التابعة لها بموجب قرارات مجلس الوزراء والمخطط العام لميناء عدن وميناء الحاويات وقانون الموانئ رقم (23) لعام 2013م».

تحت شعار «الأرتقاء بالخدمات الصحية للنساء»..

انطلاق فعاليات المؤتمر العلمي التاسع لأمراض النساء والتوليد بعدن

«الأمناء» تقرير/ محمد مساعد صالح:

انطلقت فعاليات المؤتمر العلمي التاسع لأمراض النساء والتوليد الثلاثاء في قاعة قصر سبأ بخور مكسر والذي ينظمه قسم النساء والتوليد بكلية الطب والعلوم جامعة عدن ويشارك فيه أكثر من 500 من أطباء واستشاريين النساء والتوليد من مختلف محافظات الجنوب المحررة ويستمر على مدى يومين تحت شعار نحو السعي للإرتقاء بالخدمات الطبية للنساء.

واستعرضت المؤتمر في اليوم الأول 15 ورقة وبحث علمي بواقع ثلاث جلسات تناولت العديد من الأمراض والإشكاليات المتعلقة بالنساء والولادة.

وكرمت رئيس المؤتمر الدكتورة نهلة الكعكي على هامش اليوم الأول للمؤتمر عدد من دكاترة قسم النساء والتوليد وذلك ضمن بصمة الوفاء والتقدير الذي ينفذها القسم خلال المؤتمرات العلمية كل عام.

وبدأ المؤتمر التاسع لأمراض النساء والتوليد فعالياته بعدد من الكلمات حيث أكد الأستاذ الدكتور الخضر ناصر لصور رئيس جامعة في كلمته أهمية تنظيم المؤتمرات العلمية الهادفة من قبل أقسام وكليات جامعة عدن، مضيفا أن المؤتمر العلمي التاسع لأمراض النساء والولادة يعيد دورته السنوية بعد توقفه لعامين على التوالي نتيجة جائحة كورونا التي فقدنا بسببها الكثير من كوادرنا العلمية والطبية.

وأعرب عن سعادته بوجود كوكبة ونخبة متميزة من العنصر النسائي المؤهل والمتخصص، مشيرا إلى أهمية أن يكون هناك تواجد للمتخصصين من الرجال في هذا المجال ،للاستفادة منهم في الحالات الطارئة والتدخل السريع.

وحث رئيس الجامعة على اهمية العمل التكاملي والتعاون والتنسيق بين جامعة عدن ووزارة الصحة والمستشفيات الحكومية والخاصة، معبرا عن شكره للجنة التحضيرية والداعمين لاقامة هذا المؤتمر ممثلا بمنظمة الانقاذ الدولية.

وألقت وكيلة وزارة الصحة الدكتورة اشراق السباعي كلمة وزارة الصحة أكدت فيها اهمية المؤتمر الذي يناقش مختلف القضايا المتعلقة بكيفية الارتقاء في الخدمات الصحية لمرضى النساء والولادة.

وأوضحت أن نحو (560) حالة وفاة خلال هذا العام تم حصرها في المراكز الصحية ناهيك عن الوفيات في البيوت، وانه تم اجراء اكثر من 7000 عملية قيصرية خلال الاشهر الماضية من عام 2021م وهذا يتطلب سعي علمي وجهود جبارة وصحوة ضمير لتحسين وتعزيز الرعاية الصحية.

وأشاد عميد كلية الطب الدكتور عبدالحكيم التميمي بمنظمي المؤتمر، مؤكدا اهميته والاستفادة من المؤتمرات العلمية التي تقام على أرض الواقع أو عبر الإنترنت، متمنيا خروج المؤتمر بقرارات ونتائج تخدم الارتقاء بالخدمات الصحية للنساء.

ورحبت رئيس المؤتمر رئيس قسم النساء والتوليد بكلية الطب جامعة عدن الدكتورة نهلة الكعكي بكافة الحضور كل باسمه وصفته.

وأشارت أن المؤتمر التاسع يشهد سلسلة من الأنشطة والفعاليات العلمية والعملية خلال شهر نوفمبر حيث يتضمن تقديم 30 من الأبحاث والاوراق العلمية على مدى يومين، إضافة إلى تنظيم مخيم طبي مجاني يستمر لثلاثة أيام بمشاركة عدد من المستشفيات والمراكز الطبية بعدن.

وذكرت أن المؤتمر يختتم نشاطه بتنفيذ ورشتين تدريبيتين تستمر لمدة عشرة أيام تتضمن جانب نظري وتطبيقي، مؤكدة أن قسم النساء والتوليد يهدف من خلال المؤتمر تحسين الخدمات الصحية للنساء وإلى المساهمة بتقديم جانب من خدمة الرعاية الصحية المجانية وإيجاد حلول ومعالجات للأمراض والمشكلات الصحية الخاصة بالنساء والتوليد وتعزيز الجانب الوقائي والتوعوي لما له من أهمية في هذا التخصص.

وعبرت الكعكي عن شكرها وتقديرها للراعي الدائم والمستمر للمؤتمر منظمة الإنقاذ الدولية شريك نجاحنا في كل عام، وإلى الراعي الماسي لمؤتمرنا شركة برتانيس فارما وشركة همم حضرموت لإستيراد الأدوية والمستلزمات الطبية وشركة بلا حدود الدولية ولكل الشخصيات واللجان والشركات الراعية والمساهمة في انجاح مؤتمرنا.

من جانه تحدث الدكتور عبد الفتاح السعيدي رئيس اللجنة التحضيرية حول طبيعة الإعداد والتحضير للمؤتمر التاسع من قبل قسم النساء والتوليد بقيادة الدكتوره نهلة الكعكي وطلاب وطالبات كلية الطب والعلوم الصحية.

وأشار أن مشاركته وتفاعله في المؤتمر كانت بدافع الحب والاحترام للجهود المبذولة من قبل القائمين عليه كما أن كلية الطب والعلوم الصحية بمختلف أقسامها أسرة واحدة ويجب أن نكون كذلك في التعليم والعمل.

وقالت المدير القطري لمنظمة لجنة الإنقاذ الدولية (IRC) الدعم للمؤتمر التاسع تمونا سبدزي أن لجنة الانقاذ الدولية تتشرف بتواجدها مع هذا الحشد من الاطباء والقابلات والممرضين والطلاب في المجال الطبي وانطلاق المؤتمر التاسع لأمراض النساء والولادة.

وأضافت أن الشرف الأكبر لمنظمة الإنقاذ هو دعمها لهذا المؤتمر الذي يساعد في تبادل الخبرات والسعي نحو الافضل في معالجة وتقليل الوفيات بين النساء وولادة جيل صحيح خالي من الامراض لمستقبل افضل باليمن.

واكدت أن لجنة الانقاذ الدولية باليمن منذ ٢٠١٢ وهي تقوم بدعم الصحة باليمن وبخاصة الصحة الإنجابية لما في ذلك من اهمية في تقليل عدد لوفيات والممارضة بين النساء والأطفال.